

وقفة نصيحة

مع

الدراسات التصحيحية في مفاهيم
الجهاد والحِسبة والحُكم على النَّاس

كتبها

الشيخ عمر بن محمود أبو عمر

أبو قتادة الفلسطيني

ـ حفظه الله تعالى ـ

النور للإعلام الإسلامي

وقفة نصيحة مع الدراسات التصحيحية
في
مفاهيم الجهاد والحِسبة والحُكم على الناس

t y

١٤٣٣ – ٢٠١٢م

النَّاشِرُ :

النور للإعلام الإسلامي

AL NUR ISLAMIC INFORMATION

Vesterbrogade 208 Box: 276 – 1800 Frederiksberg C. Denmark
Phone: (45) 2077 4828. E-mail: alnur1@hotmail.com

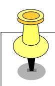


فحسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلاَّ بالله العلي العظيم، وبالجملة فالسلامة من الخطر، أمرٌ يعِزُّ على البشر، فسترَ الله على من ستر وغفرَ لمن غفر:

فَانْظُرْ إِلَيْهَا نَظَرَ الْمُسْتَحْسِنِ ... وَأَحْسِنِ الظَّنَّ بِهَا وحَسِّنِ
وَإِنْ تَجِدْ عَيْباً فَسُدَّ الخَلَلا ... فَجَلَّ مَنْ لاَ فِيهِ عَيبٌ وَعَلا
وَالحَمْدُ للهِ عَلَى مَا أَوْلَى ... فَنِعْمَ مَا أَوْلَى وَنِعْمَ المَوْلَى
ثُمَّ الصَّلاةُ بَعْدَ حَمْدِ الصَّمَدِ ... عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى مُحمَّدِ
وَءَالِهِ الأَفَاضِلِ الأَخْيَارِ ... مَا انْسَلَخَ اللَّيْلُ مِنَ النَّهَارِ[1]

[1] الأبيات من «مُلحة الإعراب» للقاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبي محمد الحريري البصري (٤٤٦-٥١٦هـ/١٠٥٤-١١٢٢ م).





الإهداء

إلى شهداء الجماعة الإسلامية المُقاتلة الليبية، وإلى الباقين على العهد ممن صاروا يحملوا همّاً أكبر من ليبيا، فزادت شوكتهم إذ امتدت من حلق الطاغوت القذافي وطائفته إلى حلوق طواغيت أُخر.

إلى حبيبيّ السابقين إلى غُرف الجنَّة إن شاء اللّه:

أبي يحيى/ أجدابيا.

وأبي الليث القاسمي.

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه أستعين

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على النبيِّ الأمين، وعلى آله، وصحبه أجمعين.

أما بعد:ـ

فقد اطلعتُ على الكتاب المُعنون باسم «**دراسات تصحيحية في مفاهيم الجهاد والحِسبة والحُكم على النَّاس**»[1] والذي قُدِّم في وسائل الإعلام أنَّه مُراجعات فِكريَّة للإخوة المأسورين من أفراد الجماعة الإسلاميَّة المُقاتلة الليبيَّة، وذلك بوضعه في سِياق تراجعات الجماعة الإسلاميَّة المصريَّة وشُبهها ومآلاتها، وقد كنتُ قبل قراءتي الكتاب أعجبُ من وسائل الإعلام المُهتمَّة بشأن تراجع المسجونين وأمثالهم عن الجهاد ومنهجه كيف لا ينشرون عن هذه المُراجعات الليبيَّة ما نشروه عن مُراجعات المصريين الشهيرة، وكيف لا يُقيمون لها ضجَّة ورجَّة كما أقاموا لكلام سيد إمام في بحوثه ضدَّ المجاهدين وقادتهم، وكان هذا الوضع يُثير لدي الريبة فيما نُسب للمساجين الليبيين، وقد رأيتُ سببَ هذا الأمر واضحاً لَّما اطلعتُ على ورقات الإخوة المقصودة، فعلمتُ أنَّ المُخالفين لمنهج المجاهدين رضوا بالعناوين العامَّة، أو بالعنوان الوحيد لها وهي المُراجعات أو

[1] نُشرت في شهر رمضان لعام ١٤٢٧هـ /٢٠٠٦م، وتتكون من ٤١٧ صفحة.

التراجعات دون تفاصيلها الداخليَّة، لأنهم أدركوا ما أدركتُ بعد قراءتها، وهو إدراكٌ لا يحتاج لثاقب نظرٍ، ولا لذكاءٍ مميز لتحصيله.

إنَّك تقرأ هذه المُراجعات المزعومة باحثاً عن تلك القضيَّة المُهمَّة في أصل الخلاف بين منهج المجاهدين وغيرهم من فِرق العمل الإسلامي الأُخرى فلا تجدها، فتتَّهِم عينيك، فتعود مُنقِّباً ومحققاً لعلَّ بين السطور ما يجيبك فترتدَّ كما ارتددتَ في الأولى بلا جواب، وهي مسألة ظننتُ قديماً أنَّي سأجدها عندما قرأتُ في مباحث الجماعة المصريَّة فلم أجدها، ولكنِّي وجدتُ هناك العذر لعدم وُجودها، ذلك لأنَّ الجماعة المصريَّة ليست جماعة جهاد، بل هي جماعة حِسبة فقط، وحمل السلاح كان ثأراً لا منهجاً، لكن المُقاتلة الليبيّة ليست كذلك فلماذا قفزت هذه القفزة الهائلة في كتابها خارج بحث الوجود الشرعي لجماعات الجهاد وأصل قِيامها لتذهب إلى هذه المباحث الوعظيَّة!! والتعليميَّة!!؟!!

الأسماء التي قامت بالإشراف على هذه الدراسة[1] لا أعرفُ أعيانها بهذه الأسماء، ولم أتحقق من معرفتي بها وبأسمائها الحقيقية إلاَّ بشخصٍ واحدٍ وهو الشيخ الفاضل والأخ الحبيب سامي مصطفى الساعدي، والذي أعرفه باسم أبي المُنذر، وهو طالب علم لو قيل لي وبأيمان مُغلظة وعند ستار الكعبة أنَّ هذا الكتاب مؤلفٌ له، ومقصده فيه ترشيد!! العمل الجهادي، أو مُراجعة تاريخيَّة، أو إعادة تأصيل مباحثه لما صدَّقتُ الحالف قطّ مهما كان، وليس سبب إنكاري معرفتي لقوَّة ثبات أبي المُنذر تحت السياط أو السجن فهذا أمرٌ لم أُخبره من قبل في أخي، ولكن لمعرفتي حقَّ المعرفة بهذا الإنسان من جهتين:-

[1] وهم ستة من قادة المقاتلة: أميرها عبد الحكيم الخويلدي بالحاج (أبو عبد الله الصادق)، ونائبه خالد محمد الشريف، والمسؤول الشرعي سامي مصطفى الساعدي (أبو المنذر الساعدي)، والأمير الأول للجماعة مفتاح المبروك الذوادي (عبد الغفار)، والقائد العسكري مصطفى الصيد قنيفيد (أبو الزبير)، وعبد الوهاب محمد قايد (الأخ الأكبر لأبي يحيى الليبي - رحمه الله تعالى -).

أولاهما: أنَّ عِلْمَ الأخ أكبر من هذا الكتاب، ذلك لأنَّ المراجع التي سِيقت لمباحث هذه الدراسة هي كُتبٌ تُعطى لطلاب الثانويَّة الشرعيَّة ليدبُّوا معها الدبيب الأول في القراءة الشرعيَّة المُعاصرة أو هي كُتُبٌ تُعطى لما يُقال له الحلقات المفتوحة للمنخرطين حديثاً في بعض الجماعات الإسلاميَّة كجماعة دُعاة لا قُضاة، وأبو المُنذر أكبر مِن أنْ يكون مراجع مباحثه ودراسته أمثال كُتب الصلابي والصاوي والعودة، لأنَّ هذه كُتبٌ لا تصلح لتأصيل العلوم ولا لِفضِّ النزاع في مسائل الخلاف المُعاصر بين مناهج العمل الإسلامي.

والأُخرى: أنَّ أبا المُنذر ـ هكذا أعلمه عن يقين ـ يعلم أصل الخلاف بيننا وبين غيرنا، ويعلمُ ـ بيقين ـ عِلَّة وجود جماعات الجهاد، ولم يأتِ على هذا الأصل وهذه العِلَّة بكلمةٍ واحدةٍ، ولذلك فإنِّي أتصور أنَّ هذه الدراسة قد وُضِعت على الوجه التالي: كتبها كاتبٌ ما، ولِنَقُلْ أنه الدكتور الصلابي أو بعض مَن يلوذ به ممن قد اهترأت أذهانهم بعبارات بعض المُعاصرين كقولهم: نحن دُعاة ولسنا قُضاة، وكانت تُعرض بفقراتها المُفردة للإخوة هناك في السجن المُظلم فلا يرون فيها إلاَّ كلاماً حسناً غير مردودٍ في جُملته، فلما انتهى إلى خاتمته رضوا بحُكم الواقع وهو كتابة هذه الكلمات المُريبة :ـ

أُعدَّت تحت إشراف!!؛ أي أنها على الأغلب لم تُكتب منهم، وليسوا هم واضعيها، ولا مباحثها كانت من اختياراتهم بل هي كتابة قد أُعدِّت تحت إشرافهم، ولو أردنا تقريب معنى هذه الكلمات إلى أقرب ما تُقال فيه هذه الكلمات لَكانت أشبه بما يكتبه طالب ثانوي ويُشرف عليه أستاذ يُدير له جوانب الإتقان التِّي تتلائم مع مُستواه ويكون همُّ الطالب إرضاء أستاذه بالاستكثار من أقواله، وباتخاذ كُتبه مراجع لبحثه لِيُظهر الولاء والقُرب والتأثر. والحقّ أنَّ مستوى كاتب هذه الدراسة هو طالب ثانوي لا غير، لم يستطع قط أن يخرج عن سطوة شخصٍ يحيط بهذه الدراسة وتقييمها ألا وهو الدكتور الصلابي، وهو دكتور قد

قرأتُ أغلب كُتبه المنشورة قبل سجني وخاصة كتابه الذي رقَّاه لدرجة الدكتوراه «فقه التمكين» وكُتبه التاريخية!! فعلمتُ أنَّه حكواتي بامتياز وفقط، ومَن قرأ هذا الكتاب؛ أي «الدراسات التصحيحيَّة» عَلِمَ أنَّ كاتبه يحب هذا الحكواتي أو يخافه أو يرجو منه منفعة مُؤلِة، إذ أنَّ هذا المؤلف يضع كُتُبَ هذا الرجل مراجع في كلِّ بابٍ، فيما هو من أصل الموضوع أو خارجه، فمرجع ما يقوله الغزالي هو كتاب الدكتور الصلابي «دولة السلاجقة» ومرجع ما يقوله عن سيرة عليٍّ رضي الله عنه هو كتاب الصلابي.

ومرجع ما يسوق من أخبار التابعين كتاب الدكتور الصلابي «الدولة الأُمويِّة».

ومرجع الأخبار النَّبويَّة كتاب الدكتور الصلابي «السيرة النَّبويَّة».

ومرجع ما يقوله ابن حمدان في الفتوى والمستفتي كتاب الدكتور الصلابي «فقه النَّصر والتمكين».

ومرجع أخبار عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتاب الدكتور الصلابي «خيل الخطاب في سيرة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب».

بل إنَّ شرح الحديث يُؤخذ من كُتب الصلابي كما في صـ٦٠ في شرح حديث: «إنَّ العلماء هم ورثة الأنبياء». وكما في صـ٣٠٦ حيث يُوثِّق تخريج حديث رواه أحمد بإعادة القارئ إلى كتاب للصلابي[1].

وينقل عنه الكاتب كلاماً ليس من دُرر العِلم ولا من خواصِّ الاستدلال والنظر ليجعل القارئ يعود إلى ما يكتبه هذا الدكتور. انظر صـ٣٢٣، وكما في صـ٣٢٠، وكما في صـ ٢٩٩، وصـ٢٩٧، وصـ ٢٧٨.

[1] ويحلو لأحمد الريسوني إلا أن يصف ما كُتب بقوله: «فقد استشهد المؤلفون بمئات من النصوص الحديثية ونصوص العلماء القُدامى والمحْدَثين، وكان ذلك كله معزوًا إلى أصحابه، موثقاً من مصادره ومراجعه»!!.
وكيف له أن يقول عكس ذلك، وهو واحدٌ ممن أُرسل إليهم الكتاب لإعطاء رأيهم فيه، وممن زكوه، مع ثلة ممن يسمون بالمشايخ على رأسهم يوسف القرَضاوي، وسلمان العودة، ومحمد الشنقيطي..

ومن العجب أن يكون النقل عن أعلام الموقعين بواسطة كُتب الصلابي، كما في صـ ٢٢٥.

ولا يُوجد مبحثٌ أُصولي يتعلق بمباحث هذا الكتاب إلا ومراجعه مراجع الطلاب المُبتدئين، ومَن عَلِمَ ما أعلمُ من الأخ أبي المنذر عَلِمَ أنَّه ليس كذلك (فليس هو بمبتدئ، ولا هو جاهل بما عليه أهل الجهاد)، ولو كان هو واضع الكتاب، وهو يعلمُ أنَّه يخاطب أقواماً ليست هذه المراجع عندهم بشيء، ولا يحتجّ بها لشيء علمي في نوازل العصر، لم يقبل أن يعيد المجاهدين عن طريقهم إلى طريق جماعة الصلابي ـ دُعاة لا قُضاة ـ عن طريق هذه المراجع والاعتماد عليها، واعتماد أُصولها، فإنَّ المُخالفين لجماعة ـ دُعاة لا قُضاة ـ التي يُسوِّقُ لها كتاب «دراسات تصحيحيَّة» أكبر في علومهم ومناهجهم من هذه الكُتب، وأعلم من أصحابها، وأبو المُنذر يعلمُ هذا تمامَ العِلْمِ.

ومما يزيد الأمر بياناً أنَّ قاعدة ـ دُعاة لا قُضاة ـ التي تلتصقُ بالكتاب التصاقَ العِنب بالنون يعلم أبو المُنذر المُؤاخذات العلميَّة والشرعيَّة عليها عند المُخالفين من أصحاب المنهج الجهادي لأنَّه كان يعيشُ معهم ويسمعُ لهم ويقولُ قولَهُمْ، ومع ذلك فإنَّ الكتاب والكاتب تعامل معها على اعتبار أصلها وقبول المختلفين حولها، ولو أراد حقاً أبو المُنذر ـ إن كان هو واضع الكتاب لَناقشَ ما كان يقوله هو في ردِّ هذا الشعار المرفوض، لكنَّ الكاتب لهذا الذيل الهجين في اعتماده على هذه القاعدة نسي ذلك لأنَّه في الحقيقة لا يظن وجود مخالفٍ لها، وسبب ذلك أنَّه ممن نشأ عليها، وتربَّى عليها، وكان وما يزال تحت رايتها منذ أنْ وعى على دينه حتى كتبَ هذا الذيل الهجين.

أبو المُنذر الساعدي يعلم ـ باعتباره كان ضابطاً شرعيّاً للجماعة الاسلامية المُقاتلة في ليبيا ـ أنَّ عِلَّة الجهاد ضدَّ طاغوت ليبيا القذافي وطائفته هي الردَّة، ولمَّا كانت كذلك فإنَّه يعلمُ أنَّ الجهاد حينئذٍ يكون واجباً وفريضةً لا اختياراً، وهذه

المسألة لم يأتِ عليها الكتاب قط، فالكاتب وإنْ كان يرى الجهاد في البلاد المحتلة للأجنبي كفلسطين والعراق وأفغانستان إلا أنَّه لا يراه في ليبيا، ولو كان الكاتب هو أبو المُنذر الساعدي ويريد تقويم مسيرته السابقة لَعَلِمَ أنَّ العِلَّةَ في الحالين ـ الأجنبي والوطني!!ـ واحدة، بل إنَّها في القذافي أشدّ، فإن مُنِع الجهاد لِعِلَّةِ المفسدة وفوات المصلحة التي يسوقها الكتاب، وحينها سيكون الجهاد ممنوعاً في البلاد المحتلة من أجنبي كما هو ممنوعٌ في ليبيا.

وهذه المسألة التي لم يفهمها واضع الكتاب، لأنَّه ليس من أهل جماعات الجهاد، ولا يعلم طريقة فهمهم ولا منهجهم الأُصولي السديد في بحث هذه المسألة، ولذلك ذهب يضربُ في التِيه والإكثار من الكلام في الحوادث التاريخيَّة والخروج على الحاكم المسلم الفاسق والظالم، وهي ليست مبحث الخلاف بين المُتنازعين، ومَن قرأ كُتُبَ المُخالفين لجماعات الجهاد رأها تذهبُ بعيداً عن هذه المسألة، وكان الشيخ أبو المُنذر في حرِّيته يعلمُ انحراف المُخالفين في مباحثهم لهذه المسألة، فهل يذهب الشيخ بعيداً وقد قرر أن ينتقل إلى عَدوة جماعة ـ دُعاة لا قُضاة ـ لِعِلْمِهِ أنَّ رِدَّةَ القذافي محسومة والجِدال فيها مُذْهِبٌ للعقل والدين؟ أم أنَّ واضعَ الكتاب ليس هو أبو المُنذر الساعدي؟!

لقد طال الكتاب في المسائل العلميَّة المُطلقة ولم ينزل إلى الواقع إلا في موضعين يسيرين فلامسه مُلامسة الخَجِل الضعيف، **الأول**: صـ ١٨٤ حيث يقول:ـ

«إننا اليوم ـ ومن واقع تجربتنا في ليبيا ـ نشعرُ بالأسى العميق عندما نتذكر المُواجهات التي حصلت في بلادنا وذهب ضحيتها أبناء هذا البلد، ويزداد الأمر سوءاً حين تستحكم الغفلة من نور العِلم النافع في ظل غياب العلماء الربانيِّين فتجتمع قِلَّة العِلم وضحالة التجربة وجموح العاطفة والاحتكام إلى السلاح، فهل يأتي اليوم الذي نرى فيه بوادر الوِفاق بين الجميع على كلمة سواء هي كلمة لا إله إلا الله محمد رسول الله، لِتَنْصَرِفَ الهمم لخدمة دين الإسلام وتشمِّر

السواعد المُخلصة لبناء بلاد المسلمين المحتاجة لجهد كافة أبنائها، وتصطف الصفوف للدفاع عن المُقدسات ضدَّ أي غاصبٍ أو طامعٍ، إننا نعتقد أنَّه بالإمكان أن يحصل ذلك إنْ وفقَ الله الجميع، نسأل الله أن يكون ذلك قريباً، ويرحم الله عبداً قال: آمين».

وهذه المُلامسة أحلفُ بالله أنَّ رجلاً مِن العِلْمِ في شيءٍ يحترم ويُقتدى به بريءٌ منها براءة الذئب من دم ابن يعقوب عليهما السلام، فإنْ كان الإخوة الذين أشرفوا عليها كذلك فإنَّها مرَّتْ من تحتهم دون مُراجعة منهم، فإنَّ رَكاكتها وفساد لُغتها صياغةً وقبولاً أمرٌ بيِّنٌ لا يقبله طالب العِلم المُقتدى به.

والآخر: هذه عبارةٌ كما يقولون قديماً «مُلغَّزة»، وكما يقول عوام بلادي: «ملغومة»، إذ فيها حيل الكلام الذي يجريه حكماء العشائر عند فضِّ الخصومات، فلا يُدان أحدٌ، وكذلك يتهم كل أحد، فهي كلمة لو أراد واضعها أن يقول بأنَّ النظام الليبي وعلى رأسه الطاغوت القذافي مدعو إلى «لا إله إلا الله محمد رسول الله» كما دعا القرآن أهل الكتاب: ﴿**تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ**﴾ [آل عمران: ٦٤]، لأنَّهم ليسوا من أهلها، كما القذافي ليس من أهل «لا إله إلا الله» لَكان الكلام دالاً على مُراده تمامَ الدلالة.

ولو أراد قائلها بيان غصب القذافي لمقدسات المسلمين، ويُريد أن يحرِّض على اصطفاف الصفوف لنزع هذا المغصوب منه، لَدلَّ كلامه تمامَ الدلالة على هذا المُراد.

ولو أرادَ قائلها بيان أنَّ غياب العلماء الربانيِّين هو سبب دخول عشرات الآلاف من المسلمين في طائفة الردَّة مع القذافي حيث حاربوا وقاتلوا المجاهدين لَدلَّ الكلام على هذا بلا شك.

ولو أرادَ قائلها بيان أنَّ ما فعله القذافي وطائفته المُرتدة مِن قتل العلماء وشنق الشباب المسلم في رمضان ورِدَّته في الحُكم والتشريع والاعتقاد هي سبب هذه المُواجهات لَكانت عبارته واضحة جليَّة.

ومما «لَّغّز» واضعها أنَّه لم يحكم للمُتخاصمين في هذه المُواجهات إلا بحُكْمِ الواقع الجغرافي وهو قوله: «أبناء هذا البلد»، مع أنَّ الجماعة الاسلامية المُقاتلة في ليبيا إنَّما قتلتْ مَن قتلتْ مِن الشرطة والجيش والمُخابرات لأنَّهم طائفة ردَّة غير مسلمة، فإنْ كان واضع هذه الكلمات من هذه الجماعة المُقاتلة ثمَّ تركَ القِتال مُعتذراً عنه، ومُتراجعاً لثبوت خطَّته عنده لَذكر حُكْمَ هذه الضحايا الذاهبة، خاصَّة أنَّه قد أطال النفس في إقرار مسائل الحُكْمِ على النَّاس.

حقاً إنَّ كاتب هذه الكلمة الغريبة؛ والتي أراها مُلصقة في جِدار البحث إلصاقاً بالقُوَّة، لِتُنَبِئَ أنَّ صاحبها صاحب تَلْغِيزٍ مُتْقِنٍ، وإنْ كان ضعيفَ العِلْمِ بالعربية وفُنونها.

أما المُلامسة الخجولة الأُخرى فهو قوله صـ١٩٤ في الخاتمة: «إننا نُنوِّه إلى أنَّ القتال الذي يحدث في ديار المسلمين يكون على ثلاثة أضرب:-

١. قِتالٌ ضدَّ المُستعمر الأجنبي إذا غزا بلدةً من بلاد المسلمين.

٢. قِتالُ الفتن.

٣. الخروج على الحُكام من أجل تغيير الأوضاع السياسية أو الإصلاح، وقد ذكرنا رأينا في ذلك وهو أنه لا يجوز شرعاً استخدام السلاح من أجل الإصلاح أو التغيير في بلاد المسلمين، وقد أوضحنا في غير موضعٍ من هذه الدراسة هذه الأدلَّة ويمكن تلخيصها في:-

أ. الأدلَّة والنصوص الشرعية الدالَّة على النهي عن الخروج على الوُلاة والحُكام ونقلنا فيها أقوال وتفسيرات السلف.

ب. المدَّة التاريخيَّة:ـ والتي اتفق أهل السنَّة والجماعة ـ إثر النتائج السلبية المُترتبة عليها، على تحريم الخروج على الأئمة والوُلاة، واتفاقهم على أنَّ الصبر والدعوة بالحُسنى والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو السبيل الصحيح في ذلك.

ج. ضوابط النهي عن المنكر: والتي أوضحناها بصورة أكبر في مبحث «الأمر بالمعروف». وقد ذكرنا فيها أقوالَ أهل العِلْمِ الصريحة التي تنصُّ على عدم جواز استخدام السلاح في تغيير المُنكر إلا للسلطان أو مَن يُوكله، ولا يجوز لأفراد الرعية». انتهى.

وما قِيلَ في المُلامسة الأولى يُقال هنا ويُزاد بأنْ يُقال:ـ

إنَّ قوله: «الخروج على الحُكام من أجل تغيير الأوضاع السياسية أو الإصلاح... » إلى آخر الكلام. هو كلام لا يبحث قط في أُسِّ قواعد جماعات الجهاد ضدَّ طوائف الردَّة، إذ قد خلا الكتاب كُلياً من هذه المسألة، كما خلا من مباحثها الأُولى، والتي تتعلق بالأمور التالية:ـ

حُكم الله تعالى في القذافي وطائفته المُرتدَّة، فالجماعة المُقاتلة قامت لاعتقادها أنَّ القذافي وطائفته قد ارتدُّوا عن الإسلام ردَّة مغلظة لأمور قد تقررت في أصول الدين، وقد حَكمَ جَمْعٌ من علماء المسلمين بهذا، وقد تجد الكثير ممن يُنازعك في تكفير بعض الطواغيت الذين لا يُصرِّحون بردَّتهم، لكنَّ القذافي ـ لطيشه ـ قد رفعَ عقيرته كثيراً بما لا يخفى مِن المُكفِّرات اليقينيَّة، ومَن تابعه من الطائفة هم على مثل ما هو عليه من الطيش والردة، وهم يُصرِّحون بهذا في أُمورٍ متعددةٍ، وكاتب هذه «التصحيحات» لم يُعَرِّجْ قطّ على هذه المسألة، بل يُشْعِرُ القارئَ أنَّه قد احتال كلَّ الحيل حتى لا يأتي على فمها، وقد أطال الكاتب النَفَسَ في مبحث الاعتقاد وما يتعلق به، وهي مسائل لا تصحيح فيها لمسيرة الجماعة المُقاتلة، فالذي قِيل في الدراسات هو قولهم قبلها بلا تصحيح ولا غيره، لكنَّ الجديد فيها

هي المراجع الحديثة التي أراد الكاتب الاستكثار منها تمريراً لرسالة ما قد تقدمت الإشارة لها، ولكن مما تعجب له هو إطالة النَفَس في مسائل لا علاقة لها بالتصحيح المزعوم البتة، بل وليس لها أي علاقة بمبحث الحُكم على النَّاس مثل مسألة العلاقة بين الإسلام والإيمان، ذلك لأنَّ المُختلفين فيها من أهل العِلْمِ لا يختلفون في طُرُقِ الحُكْمِ على النَّاس بالإسلام والفِسْقِ والكُفْرِ، وكأن واضعها أراد أن يقول ويصرخ: «يا قوم أنا أفهمُ هذه المسائل». ونحن نقول له: صدقتَ.

لكن نقول له أنتَ يا مسكين لم تفهم ولم تحطْ بأقوال العلماء في مبحث العلاقة بين الحقيقة الشرعيَّة والحقيقة اللغويَّة، بأنَّ القول الذي سُقته فيه خلاف بين أهل العِلْمِ، لكن مما يخرجكَ من دائرة الحرج إلى دائرة الإعذار أنَّك مبتدئٌ ومراجعك لم تُسْعِفُكَ في هذا.

وهذا التنبيه مع عدم أهمَّيته في ما نحن فيه، لكن نقوله عندما يأتي أحدهم ويدَّعي العلميَّة العالية، والدراسة العميقة، ليُصحح مسيرة الجهاد، فيفرغ طاقته في مبحث العلاقة بين الإسلام والإيمان فارداً عِلْمَهُ الضيِّق بأوسع مما هو عليه، ويُعرض عن أُصول المسائل والقضايا الخلافيَّة المهمَّة.

كان على الكاتب المُبتدئ أنْ يبيِّن خطأ الجماعة المُقاتلة في تكفيرها المُشرِّعين والحاكمين بغير شريعة الرحمن، إذ لو ثبتَ أنَّ هذا الفِعْلَ غير مكفرٍ لَسَقَطَت بَعده بلا مشقة حجَّة من حمل السلاح ـ وُجُوباً ـ ضدَّ هؤلاء المرتدين من غير هذا التطويل وادعاء العلميَّة.

لقد أطالَ الكاتب النفَسَ في بيان كيفيَّة عقد الإسلام للمُعَيَّن، وهي مسألة كما تقدم لا جديد فيها عند جماعات الجهاد، بل هم أئمتها، والمُخالفون لهم يعلمون أنَّه لا يُوجد في ساحات العمل الإسلامي من يردّ عليهم بطُرُق عِلْمِيَةٍ صحيحةٍ إلا جماعات الجهاد، وأمَّا أمثال جماعة الصلابي ـ دُعاة لا قُضاة ـ فليس عندهم إلا سبب المرض وعِلَّتِهِ وهو ما ذكره الكاتب تحت عنوان: «أسباب

الخلل في الحُكم على المعين» صـ٣٧، فإنَّ أفراد هذه الجماعة هم من يأخذ الأحكام الفقهيَّة مِن الخطب الوعظيَّة والمقالات الدعويَّة، وهم مَن يخلط بين الداعي المُفوَّه وبين العالم الفقيه، أما السبب الثالث المذكور وهو إغفال التنبيه على الفوارق الجوهريَّة بين الدليل الواقع فهو هواء، ولا يقوله طالب علمٍ قطّ بل هو داخلٌ في كلام الوعَّاظ الذين لا فقه عندهم.

ثمَّ عرَّج الكاتب ـ مُنْتَفِخاً ـ إلى مسألةٍ هجينةٍ في البحث وهي: هل النطق بالشهادتين يستوجب دخول الجنَّة؟. فهي مسألة أُشهدُ الله أنَّ كاتبها واعظٌ حكواتي بامتيازٍ، ومَن قرأ كلام أهل العِلْمِ فيها ثمَّ قرأ كلام هذا الكاتب عَلِمَ أنَّ مَنْزَعَ الكاتب هو الوعظ لا غير، وهو وعظٌ حسنٌ لكن ليس هذا موضعه، ولا هي مسألة من مسائل التصحيح لِما كانت عليه الجماعة المُقاتلة، لكن قد يكون مع الإخوة في السجن شباب مبتدئون فلا حرجَ أن تُقدِّم لهم هذه الورقات، لا أن تُقدِّم لقادة جماعات الجهاد ليتركوا ما هم عليه ويلتحقوا تائبين إلى جماعة دُعاة لا قُضاة.

أقول بعد أنْ أطالَ الكاتب النفس في هذا المبحث إذ أخذ منه خمسين صفحة إلا أنَّه ضَعُفَ وتراجعَ عن أهم مبحثٍ في هذه المسألة، وهي بم ينتقض عقد الإسلام؟ ذلك لأنَّ طلبة العلم في جماعات الجهاد يعلمون قول أهل العلم في هذه المسألة وهي أنَّ لحوق المرء بالكُفر أسرع من لحوقه بالإسلام[١]، وسبب الهروب من هذه المسألة معلوم لأنَّ أضواءها ستكون مسلَّطة على المجرم المرتدِّ القذافي وطائفته، وحينها ستنكشف اللعبة وتحرق طبخته التصحيحات العظيمة، وكذلك المُراجعات المزعومة.

---

[١] قال الإمام السمعاني رحمه الله تعالى: «ولحوق الرجل بالكُفر أسرع من لحوقه بالإسلام». كتاب «الإصطلاح» الجزء الأول، صفحة ٢٩٥. طبعة دار المنار.

لقد هربَ الكاتب من مسألة الحُكم على الطائفة، فإنْ أطال النفس في الحُكم على المُعين ولم يأتِ قطّ على هذه المسألة، وكان المُشرف على الرسالة يُصرُّ على كلمة المُعين في مبحث الاعتقاد، لِعلمه أنَّ الحُكم على الطائفة له مسلكٌ آخرٌ غير الحُكم على المُعين، وسبب هذا الهروب أنَّ الجماعة المقاتلة - وهو هروبٌ على صواب في هذا عندي - لم تكن تحكم على المُعيَّنين في طائفة الردَّة بالردَّة، بل يُفرِّقون في الحُكم على الطائفة والحُكم على النَّاس كما يُفرَّق بين الحُكم على الدار والحُكم على المُعين، وهذه مسألة كان فيها الخلاف، وما زال بين أفراد جماعات الجهاد، وهي مسألة تصوريّة فقط، وطالب العلم في جماعات الجهاد - لا شيوخها، لو أرادَ الانتقال من جماعات الجهاد إلى جماعة دُعاة لا قُضاة لبَيِّنَ قوله في هذه المسألة، إذ لا يصحُّ انتقاله وتصحيحه وتغيره إلا بإدراك معالم جديدة تُبيِّن خطأ جماعات الجهاد فيها عنده، وهي مسألة من خصوصيات جماعات الجهاد التي لا تفقهها جماعات الانحراف الأُخرى، ولا تعلمها، بل ولا تصوُّر لهم فيها، ولمَّا كان الكاتب من هؤلاء فإنَّه كتبَ التصحيح كما يفهمه لا كما تحتاجه مسائل الخلاف حقيقة.

لقد هربَ الكاتب من مسألة لها تعلّق بالخلاف بين جماعات الجهاد وبين جماعة دُعاة لا قُضاة، وهي مسألة الحُكم على الدار، لأنَّ جماعات الجهاد لا تُقاتل أفراداً مقدوراً عليهم فيقع السؤال في حُكم إسلامهم أو غير إسلامهم، إنَّما هي تُقاتل طوائف ممتنعة بقُدرة، هذا أمرٌ، وأمرٌ آخرٌ أنَّ هذه الطوائف مُتغلِّبة على ديار المسلمين، وهذا يُوجب على السالك في طريق التغيير والإصلاح أن يبحث في حُكم الدار بعد تغلُبِ هذه الطوائف عليها، والكاتب لم يأتِ على هذه المسألة

بشيءٍ، والتصحيح لجماعات الجهاد يُوجب بيان خطأهم في هذه المسألة، ولكن أنَّى للمبتدئ أن يُدرك شَأْوَ البازِلِ[١] !!.

زعم الكاتب أنَّ الأدلَّة والنصوص الشرعيّة دالّة على النهي عن الخروج على الولاة والحُكام، وقال: نقلنا فيها أقوال وتفسيرات السلف.

فيُقال لهذا الحاكي المُبتدئ ولمن وراءه:-

إنَّ ما سُقْتَهُ في هذه المسألة التي أخذت منك طويلاً لا علاقة لها من قريبٍ أو بعيدٍ بالجماعة المُقاتلة، ولا تصلح أبداً لتصحيح مسارها كما تزعم، لأنَّ الجماعة وغيرها من الجماعات التي سبقتها وأصَّلتْ لهذا الطريق إحياءً له ومواصلةً لسلسلة الطائفة المنصورة لم يقوموا ضدَّ مسلمٍ جائرٍ، ولا أخذوا بقول ابن حزم في هذه المسألة، بل عامَّة علماء هذه الجماعات على ما استقرَّ عليه قول المتأخرين من ترك الخروج على أُمراء المسلمين للمعاصي والفِسْقِ، ولكن خروج جماعات الجهاد كان لردَّة هؤلاء الحُكام وطوائفهم، فافْهَمْ لِتَأْتِيَ الأَمْرَ مِنْ بَابِهِ.

مسكين ابن حزم رحمه الله مما يصنعه فيه أمثال هذا الكاتب، وأمثال سلمان العودة، ذلك بأنَّ هؤلاء التالين على مذهب سلفهم في حرق كُتبه وتهجيره ونسفه، مع أنَّهم يعلمون أنَّهم لا يطمئنون لمسألة من مسائل العلم الخِلافيَّة حتى يَرُوغُونَ إلى كُتبه ويَنْهَلُونَ منها، هذا مع أني لستُ على مذهب ابن حزم في شيءٍ لا في الأصول ولا في الفروع التي خالفَ فيها الأئمة الأربعة، لكن أن يبرز الكلام في هذا الإمام عند كلِّ مسألة قال فيها قولاً له فيه سلفٌ على هذا الوجه ليس من العلم ولا الإنصاف في شيءٍ، فما هو السبب الداعي لأن يجعل الكاتب عنواناً كبيراً في بيان مَن هو ابن حزم؟

---

[١] الشأو: الغاية والأمَد. البازل: هنا كناية عن الرسوخ، يُقال للبعير إذا استكمل السنة الثامنة وطعن في التاسعة وفَطَر نابُه فهو حينئذ بازل وليس بعد البازل سنّ.

ثم يُقال تحت العنوان: «من هو ابن حزم الظاهري؟، وما هي أُصوله في النظر ومنهجه في الاستنباط؟، وما موقفه من مخالفيه؟».

وأنا أُقسم على كلِّ طالبِ عِلْمٍ يقرأ هذا الكلام أن ينصف بالحقِّ: ما الداعي لهذه المباحث في مسألة الخروج على أئمة الجور؟.

هل جماعات الجهاد اليوم على مذهب ابن حزم في هذا حتى يتم إسقاط الإمام فيسقط التابع؟.

هل ابن حزم هو ابن بكار في مسألة الخروج على أئمة الجُور، أم هو مذهب الأكثرين من السلف؟.

هل ذنبُ ابن حزم في هذا أنَّه ساق أسماء العلماء من صحابة، وتابعين، ومَن بعدهم الذين يقولون بجواز الخروج على أئمة الجور؟.

هل ظاهريَّة ابن حزم وعدم قوله بالقياس هي علَّة ترجيحه لمذهب الخروج؟.

هل أسلوب ابن حزم في كُتبه والذي نبَّه عليه العلماء قبل تنبيه سلمان العودة هو من يصنع نفسيَّة أهل الجهاد في جهادهم للقذافي وأمثاله؟.

ثمَّ إنَّ من أعجبِ العَجب أن يُناقش الرجل ويردّ عليه دون أن يذكر أصل كلامه، بل ولا يستوعب أدلته، إنَّما صحَّ في هؤلاء النَّاس قولهم:-

وَإِذَا مَا خَــلاَ الجَبَانُ بِأَرْضٍ   طَلَبَ الطَعْنَ وَحْدَهُ وَالنِّزَالاَ[1]

أما مناقشة أدلَّتهم فليست من بابنا بشيءٍ، ولو أراد المرء التطويل والسير على مِنْوَال كاتب التصحيحات في العرض والاستعراض لَذمَّ نفسه قبل ذمِّ الذامِّين، فاللهمَّ غُفرانك.

[1] البيت للمتنبي من قصيدة: إذا خلا الجبان بأرض.

هذه المسألة يا قوم هي مَن أخذت مِن كتاب الحاكي من جماعات دُعاة لا قُضاة ما يُقارب عشرين صفحة، وبعدها ينتهي رافعاً يديه منتصراً ليقول: وقد أوضحنا ـ في غير ما موضعٍ من هذه الدراسة ـ هذا الحُكم؛ أي أنَّه لا يجوز شرعاً استخدام السلاح من أجل الإصلاح أو التغيير في بلاد المسلمين، ولولا أنَّ هذا الكتاب، وما أُشيع عنه في وسائل الإعلام، وصحَّة السند أنه كتاب تصحيح لجماعة جهاد إسلامية كالجماعة المُقاتلة لَظُنَّ في هذا الكتاب أنَّه يتحدث عن خروج الحسين بن علي على يزيد بن معاوية لا أنَّه يتحدث عن خروج الجماعة المُقاتلة ضدَّ الطاغوت القذافي وطائفته.

لقد خاضَ الكاتب في ورقات تُقارب خمس وعشرين صفحة في بعض أحكام الجهاد، وهي أحكام نشكره عليها، ونقول له أحسنتَ، ولكن:ـ

نطلبُ منك في المرَّة القادمة من الأبحاث أن لا تعتمد في التوريه على الكُتب المُعاصرة ككُتب الحاكي الصلابي، ولا أنْ تسندَ أقوال العلماء القُدماء المشهورين بكُتبهم المنشورة إلى كُتب حديثة، ولا أنْ تنقلَ لنا صفحة ونصف من مقال منشور على الشبكة العنكبوتية لسلمان العودة، فإنَّ هذا النقل الطويل لمعاصر فيه مِن الزلل والخطأ ما تتحمل تبعيِّته إنْ سكتَّ عنه كما فعلتَ، والحاكي المُبتدئ وإنْ صحَّ منه هذا اليوم فلا يصح منه غداً.

ومقال العودة هذا بحقٍّ يحتاج إلى ردٍّ مستقلٍ، بل هو مقال انهزامي بامتياز مع ما فيه من جهالات فقهيَّة، فيكفي أن يُقال الآن: اعرضوا عنه عِلْماً وروحاً، فإنَّه لا في الفقه يصلح، ولا في التربية يصلح، والله حسيبنا وحسيبه.

ولكن مما يُثير التساؤل والحيرة أن يكون السجين في معتقلات الطاغوت القذافي على ما يُعرف عنها من العذاب والتضيِّيق حتى يقتل فيها النَّاس هناك كما قتلَ

ابن الشيخ الليبي[1] رحمه الله ثم يكون بمقدور من فيها الوصول إلى مقال لسلمان العودة منشور في الشبكة العنكبوتيَّة كما يقولون ولا يكون لهم القُدرة أن يسندوا قولاً لابن القيَّم في «إعلام الموقعين».

بل أنْ تكون كُتب الصلابي التاريخيَّة!! مبذولة ليُسند إليها كل نسمةٍ من التاريخ، ولا يكون كتاب «البداية والنهاية» لابن كثير عندهم ليُنظر في الأصل قبل الناقل الفرعي.

إنَّ هذا كلّه رسالة بتزكية مناهج أصحاب هذه الكُتب وطرائقهم في العمل المعاصر؟!

حقاً إنَّ المرء ليترك لعقله التخييل ليستطلع ما لم يشهد من هذه الغرائب على هذه الورقات العجيبة.

لقد عَلِمَ الكاتب الحاكي أنَّ جهاد جماعات الجهاد، ومنهج الجماعة المُقاتلة نوع مخصوص فيه أحكامٌ تحتاج إلى بيان، وقد مارست الجماعة المُقاتلة هذا الجهاد عملاً سنين طويلة، وكان منها ما كان، فالإصلاح يستدعي أنْ تُبحث هذه المُمارسات، وأنْ تُراجع هذه التصورات العِلميَّة التي برَّرتها وشرَّعتها، ومع ذلك لم يأتِ الكاتب الحاكي عليها بشيءٍ، بل وقف على العمومات في آداب الجهاد، فوعظ وأحسنَ قليلاً مع ضُعْفٍ شديدٍ، والله يغفر لنا وله، ولكن ما كتبَ لا يصلح قطّ لبيان ما كانت عليه الجماعة المُقاتلة من استحلال قتل الطاغوت القذافي وطائفته، ولا استحلال أموالهم، والتصحيح إن كان هذا المبحث له إنَّما يكون في هذه الأحكام والمسائل لا في آداب الجهاد العامَّة والتي لا يُعرف قط أنَّ الجماعة المُقاتلة قد خالفتها في التصور والتبني الفقهي لها.

---

[1] قُتل رحمه الله تعالى في سجون طاغية ليبيا الهالك، ثم ادعوا أن الأخ انتحر!!، ولكن تسربت صور لجثمانه وعليها آثار التعذيب واضحة. وقد بلغنا أنّ الإخوة الآن يجرون تحقيقاً مع زبانية نظام الهالك المدحور بخصوص مقتل الأخ ابن الشيخ رحمة الله عليه. [الناشر]

أمَّا زعم الكاتب أنَّ العِبرة التاريخيَّة تصلح دليلاً لعدم الخروج بالسلاح ضدَّ الوُلاة والحكام لآثارها السلبيّة المُترتبة عليها، فيُقال له:-

لقد دلَّت التجارب التاريخيَّة والواقع المُعاصر أنَّ السكوت على الطواغيت مِن أمثال القذافي وزُمرته هو الشرُّ المحض والفساد اليقيني الذي لا يشكُّ فيه عاقل، فإنَّ ما فعله القذافي مِن قتل الشباب المسلم في مواطن عدَّة يعرفها أصحاب منهج دُعاة لا قُضاة، وكذلك إفساده في الأرض لم يكن سببه خروج هؤلاء بالسلاح على المجرم القذافي، ومَن رأى عاقبة السكوت على مثل القذافي وزُمرته وما آلت إليه أحوال البلاد والعباد عَلِمَ أنَّ إبادة القذافي وزُمرته واجبٌ من الواجبات الشرعيَّة، بل مِن أعظم الواجبات في هذا العصر.

لقد دلَّت الحوادث التاريخيَّة القديمة والمعاصرة أنَّ المرتدين من الطغاة لا يصلح معهم إلا السيف، ولا يُقيم شأنهم إلا إبادتهم حتى تزول قوَّتهم وينهار سلطانهم، فهذا شأن الصدِّيق معهم، وهذا شأن صلاح الدين مع العُبيديِّين في مصر، وهذا شأن خلفاء المسلمين مع القرامطة، وهذا شأن علماء المالكيَّة مع العبيديِّين في المغرب، ومَن قرأ التاريخ فإنَّه سيعلم أنَّ حُكْمَ الشرعِ في أمثال هؤلاء هو الحقُّ الذي لا محيدَ عنه، بل إنَّ الواقع لَيشهد أنَّ هؤلاء المرتدين لا يتركون للإصلاح سبيلاً، فهذا طاغوت الجزيرة والتي لا يعرف عن أهلها خروج بالسلاح ضدَّه مِن قبل المجاهدين اليوم إلا ما كان من حادثة جُهيمان، ومع ذلك فإنُّه سجن وعذَّب وأفسد وطغى، ومَن أراد التوثيق فليرجع إلى أصحاب الكلمة هناك ممن سُمُّوا بالإصلاحيين ولْيَأْتِ من عندهم بالخبرِ اليقين عما فعلَ بهم في السجون والمعتقلات.

إنَّ الذين يستدلون من المعاصرين بعدم جواز الخروج على الحكام بحوادث التاريخ الفاشلة في التغيير لَيضعون الأغطية على عيونهم أمام الحوادث الكثيرة الناجحة، فإنَّ الحوادث التاريخيَّة الدالَّة أنَّ هناك ثمّ خروج ناجحٍ بمقدار خروجٍ

فاشلٍ كثيرة جداً، سواء كان هذا الخروج بحقٍّ أو بباطل، فالدولة العباسيَّة خرجت على الدولة الأُمويَّة ونجحت، والأُمويون خرجوا على ابن الزبير ونجحوا، والمُوحِّدون خرجوا على المُرابطين ونجحوا، وعبد الناصر الخالد في جهنَّم والضباط الأحرار خرجوا على فاروق ونجحوا، والقذافي الطاغوت خرج على السنوسيِّين ونجح، وعبد الكريم قاسم خرج على الهاشميِّين في العراق ونجح، وهي قائمة أكبر بكثير من القائمة التي يسوقها هذا الحاكي المُبتدئ، هذا مع التنبيه أنَّ خروج جماعات الجهاد ضدَّ الطواغيت المعاصرين لعلَّةٍ ليست من عِلل هؤلاء بشيءٍ، ولأسبابٍ لا تلتقي مع أسباب هؤلاء، ومَن قرأ مناهجهم في هذا عَلِمَ الفَرْقَ وبانَ له السبيل.

أما قوله: «ضابط النهي عن المنكر»: والتي تنص على عدم جواز استخدام السلاح في تغيير المنكر إلا للسلطان أو من يُوكله ولا يجوز لأفراد الرعية.

فهو قولُ مَنْ يَهْرِفُ بما لاَ يَعْرِفُ حَقاًّ، إذ حال هذا الحاكي كحال مَن يستدل بعدم جهاد الدعوة لنشر الإسلام بهذه القاعدة التي صار إليها، ذلك لأنَّ الجهاد اصطلاحاً غير الأمر بالمعروف اصطلاحاً، مع أنَّ كلَّ واحدٍ داخل في الآخر عموماً ولغةً، لكنّ هذا الحاكي المُبتدئ استدلَّ بشروط الأمر بالمعروف في كتب الفقه لإبطال الجهاد بالسلاح ضدَّ المرتدين، وهذا إمَّا أنَّه جَهْلٌ مدقع في بابه، وإمَّا أنَّه تلاعبٌ يفعله من لا يرجو الله ولا الدار الآخرة.

فباب الجهاد في الفقه غير باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وجماعات الجهاد ومنها الجماعة المُقاتلة يفهم آحادها هذا الفَرق، فإنَّهم لو اجتمعوا جميعاً على هذا الاختيار، وهو عدم جواز التغيير بالقوّة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لآحاد الرعية مع وُجود الخلاف فيها قديماً وحديثاً، لَعَلِمُوا أنَّ هذا لا يعني أبداً إبطال شرعية جهادهم ضدَّ الطاغوت القذافي وطائفته، لأنَّ هذا بابٌ وهذا بابٌ آخر، وسبيل كل فقهٍ مسألة مختلفةٌ عنِ الأُخرى، لكنّ الكاتب المُبتدئ

مسكينٌ حقاً، فهو أراد أن يكتب مُراجعات فقط إمّا لإخراج المساجين، وإما لينصر مذهباً كان يُنازعه منهج المجاهدين وما زال، فذهب به سُعاره وسُرعة ذهابه وقِلَّة رَوِيَّتِهِ إلى هذا الخبط والتحطيب.

أمَّا تقوِّية مذهب عدم جواز التغيير بالقوَّة لآحاد الرعيَّة فهذا مع تعارض الأجْلَى فيه، وقوَّة الخصمين في أدلَّتهم إلا أنَّ الحاكي المُبتدئ مرَّ عليها بالتقرير دون الدراسة والبحث، وقد ردَّ على كلام الغزالي فيها بكلام القاضي عياض وإمام الحرمين وابن العربي المالكي مع عدم ذِكر أدلَّة كلِّ فريق ولا إلى الأجْلَى المُرجِّحة لقوله، بل إنَّه بعد أن ذكر كلام عياض والجويني وابن العربي انتهى إلى هذا التقرير العجيب والذي لا يفعله طالب علم قطّ يتصدر لبيان تصحيح جماعة قامت على أُسُسٍ علميَّة كالجبال متانةً حيث قال: وبهذا يُعلم ضعف قول أبي حامد الغزالي...وكفى الله المؤمنين القتال.

لكن الكاتب لم ينسَ أن يُشهر لنا سلاح الردع الذي يقطع كلَّ قولٍ، ويفصل بين كلِّ خصومةٍ إذ قال: «وللشيخ سلمان العودة كلام جيد في هذا الموضوع يُنظر في كتابه: «من وسائل دفع الغربة»، وبهذا يتقرر أنَّ الإنكار بجمع الأعوان وشهر السلاح لا يُشرع للآحاد بل هو من خصائص السلطان». والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

أما السؤال القائم منذ أول البحث إلى نهايته: هل هذا السلطان كافرٌ مرتدٌ أم مسلمٌ موحِّدٌ؟ فهو سؤال لم يزل مكانه، ولم يُمس، ولم يُقترب منه.

لقد أخذ مبحث الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ما يُقارب ثلاثين صفحة من مجموع الكتاب، وفيه ما فيه من قضايا خطيرة أوردها على قاعدة سعد:ـ

أَوْرَدَهَا سَعْدٌ وَسَعْدٌ مُشْتَمِل

وهي ليست من مباحث العلم التي تلغي وجود جماعة مسلمة مجاهدة بالسلاح ضدَّ نظام القذافي وطائفته بل هو يرجمُ مِن مكانٍ بعيدٍ، ومِن وراءِ جِدارٍ.

والعجيب أنَّ هذا الحاكي هنا لم يستعرض لنا كما استعرضَ مع ابن حزم ومن هو، إذ أنَّ ما يُقال في الغزالي أكثر مما يُقال في ابن حزم، وما يُنفِرُ القارئَ مِن الكلام في الغزالي أكثر مما يُنَفِرُ في ابن حزم، لكنَّ الحاكي يعلمُ أنَّ حائط ابن حزم رحمه الله يقوى عليه النَّاس اليوم، وأنَّ النَّاس يحسنون تجربة سيوفهم في صخرته إذ لا تابعَ له يُهاب، ولا مشيخات تذبُّ عنه، لكن للغزالي مشيخات ترجو الحكومات وتُعاونها في ردِّ دين المجاهدين وطريقتهم، إذ أنَّ التصوُّف هو خيار عند طوائف الرِدَّة في إيقاف الشباب من الالتحاق بالمجاهدين، ولو قال في الغزالي شيئاً يَشِينُهُ لَكان هذا من مُعوِّقات لُعبة الأنظمة، والتي هي راعية حامية، وناشرة مؤيِّدة لمثل هذه التصحيحات المزعومة والمُراجعات الناكصة على الأعقاب.

في الباب السابع من الكتاب كان هناك العنوان الكبير: «مقاصد الشريعة وفقه المُوازنات واعتبار المآلات»، وهو بابٌ أخذ ما يُقارب خمسين صفحة، وهو مبحثٌ لو سقط كلّه من الكتاب لما شَعَرَ المرء به، إذ وجوده كعدمه من جهة التأثير على مُراد الكاتب، لكن لما كان الكاتب المُتبدئ لا يعرف هذه المسألة إلاَّ من الوجه الذي يأتيه المعاصرون فإنّه سقط سقطاتهم، وتبنى من الأغلاط ما يقولونه ولم يقل به الأقدمون وذلك مثل:-

ما نقله عن الصاوي من كتابه: «المحاورة الكبرى»: «أما إيقافه العمل بحد السرقة في عام الرمادة فلكثرة المحاويج في هذا الأمر العام، الأمر الذي أدى إلى وقوع الاشتباه بين مَن سَرَقَ اضطراراً وبين مَن يَسْرِقُ عُدواناً وغلبةً... ».

وليتَ الصاوي ومَن يحكي هذا القول يُبيِّنُ لنا مِن أين أتواْ بهذا العموم من إسقاط حد السرقة في عام الرمادة، وما هي مصادرهم المُوثَّقة لهذا العموم؟ فهل ما فعله عمر الفاروق إسقاطاً للحد في عام المجاعة أم أنّه لم يُقمها على جماعة

مخصوصين في حادثة مُعيَّنة في عام الرمادة؟ فهل وجهها هو هذا أم وجهها ما يقولونه كعموم إيقافه سهم المُؤلفة قلوبهم؟

والفرق بين الأمرين مهم لمن فَقِهَ في دين الله تعالى، ذلك لأنَّ زعيم الفرع التونسي[1] لجماعة دُعاة لا قُضاة قرر في لحظةِ تفتُّق اجتهاديٍّ عظيمٍ أنَّه لن يُقيم الأحكام الشرعيَّة في تونس إن تمكن هناك وَوُسِّدَ الأمرُ إليه[2]، واحتج بفعل الفاروق (كما يزعمون) من إسقاط الحدود عام الرمادة لِعُذر الفقر، فقاس هذا الزعيم المجتهد!! عدم التربية والفقر في أيامنا على أيام عمر الفاروق، وهكذا تُطلق العمومات بلا ضابط، ويُحتجُّ لها وتصبح في هذه البيئة الموبوءة فقهاً يحترم، ثم يلتحق به الأتباع، ويجُادلون عن شيوخهم الجُدد وأئمتهم المجتهدين.

لم يفهم الكاتب المبتدئ معنى كلمة «كليَّة» في إضافة كلمة «المقاصد» إليها، هذا مع أنَّه ساق كلام الريسوني[3] في التعريف، فإنّه بعد أن نقل كلام الريسوني في معنى «الكُلِّي» بقوله: «هي كلّ معنى شائع في أحكام كثيرة» ويُقابلها «الجزئي» وهي «معنى شائع في أحكام محددة»، إلا أنَّ الكاتب المبتدئ جعل «الكلِّي» بمعنى العام فقال: «والمقاصد الكُلية قد يُسميها البعض بالمقاصد العامّة، من جهة أنها

---

[1] هو راشد العنوشي. والشيخ أبو قتادة ـ حفظه الله تعالى ـ له مقالة خاصة عن العنوشي ضمن «نظرة جديدة في الجرح والتعديل» فارجع إليها غير مأمور، وهي موجودة على موقع «منبر التوحيد والجهاد» على الشبكة العنكبوتية. [الناشر]

[2] وقد قال بمثل هذا عندما سقط نظام شين الهاربين، وحصل حزب النهضة على مجموعة من الكراسي بالبرلمان الشركي التونسي. [الناشر]

[3] هو الدكتور أحمد الريسوني من المغرب، اشتغل بعدة مناصب بالمغرب، ويعمل حالياً كخبير أول لدى مجمع الفقه الإسلامي بجدة «معلمة القواعد الفقهية». وهو من قيادات «حركة التجديد والإصلاح». من مؤلفاته: «نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي»، « نظرية التقريب والتغليب وتطبيقاتها في العلوم الإسلامية»، «من أعلام الفكر المقاصدي»، «مدخل إلى مقاصد الشريعة»، «الفكر المقاصدي، قواعده، وفوائده»، «الاجتهاد: النص والمصلحة والواقع» ضمن سلسلة حوارات لقرن جديد. «الأمة هي الأصل» مجموعة مقالات. «الوقف الإسلامي، مجالاته وأبعاده»، «الشورى في معركة البناء»، «الكليات الأساسية للشريعة الإسلامية». وبحوث كثيرة منشورة في المجلات العلمية، وضمن أعمال الندوات. [الناشر]

تشمل وتهم جميع المكلفين»، وجعل كلمة «الجزئي» تُقابل «الخاصّ». فقال: «وقد تُسمى المقاصد الجزئية بالخاصَّة لارتباطها بحالات خاصَّة من النَّاس وليس جميع النَّاس».

وتفسيره هذا جهلٌ يُؤدَّبُ عليه مِن قِبل أُستاذه، لأنَّ المطلوب من المُبتدئ أن يفهم الكلام على وجهه لا أن يجتهد ويفسِّر ما لم يحصرِمْ.

فالكُلِّي في كلامِ الأُصولي هنا هو معنى مستقر في أغلبِ الأحكامِ سواء كان هذا الحُكم خاصّاً لفردٍ موصوفٍ بصفةٍ، أو كان هذا الحُكم مخاطباً به عموم المُكلفين، لكن الكاتب لم يفهم هذا وقال ما قال.

وقبل أن يزول القلم عن هذه النقطة فإني أُنبِّه أن ما يقوله الريسوني في هذا الباب في كُتبه هو خيانة حقيقيَّة لكلام الشاطبي وكلام أهل العلم عموماً، وإن مدَّ الله في الأجل بيَّنْتُ تزوير الرجل وتحريفه لمفهوم المقاصد عند الإمام الشاطبي رحمه الله تعالى، ويكفي أن أُنبِّه هنا إلى أن الريسوني لا يُقيم شأناً لمصلحة الدين ولا لمصلحة الدار الآخرة، بل إنَّه حمل معنى المصلحة على المعنى الذي تحمله المذاهب الإنسانيَّة في تمرير الأحكام التي تنفعها وتضرها في الدنيا دون اعتبار لما يحب الله ويرضاه[١]، ولا لما يحققه الأجر والجنَّة، والنَّجاة والنَّار، هذا مع عِلمه

---

[١] صدقتَ ـ أيها الشيخ الحبيب ـ فقد استمعتُ شخصياً إلى جزءٍ من محاضراته التي ألقاها بقطر في دورة شرعية عن «مقاصد الشريعة».. فقد سأله أحد الحضور عن تحليل الربا بحجة المصلحة، وكان سؤاله كالتالي، وهو تكملة لسؤال سابق عن «المصالح المُرسلة» و«باب الذرائع»: بعض الدعوات الإسلامية تقول كي نُقيم مصاريف إسلامية لابدَّ أن نعمل في المصاريف الربويَّة حتى نكسب الخبرة، ثم نذهب إلى المصاريف الإسلامية، فهل هذا من المُحرم لذاته..؟ فكان جواب الدكتور أحمد الريسوني ـ باختصار ـ كالتالي: «لا بأس أن أذكر لكم قبل الجواب على السؤال، أنا كتبتُ بحثاً له صلة بهذه المسألة في كتاب: «نظرية التقريب والتغليب وتطبيقاتها في العلوم الإسلامية» وهو مطبوع. ولكنه ربما أقل انتشاراً، في مبحث «الغاية تُبررُ الوسيلة». طبعاً أنا أوردتها بالصيغة المشهورة، وذكرتُ في ذلك عدة أمثلة أنَّ الشرع في المصالح الراجحة، والمُحققة، والمُعتبرة شرعاً يمكن على سبيل الاستثناء، وبشروط استقصيتها وذكرتها **أنه يُباح مثل هذه الأمور**، والقاعدة الجامعة في هذا هو قولهم: «الوسائل تتبعُ المقاصد». وذكرتُ أمثلة من السنَّة، والسيرة النَّبويَّة..

بقول الغزالي «أما المصلحة فهي عبارة في الأصل عن جلب منفعة أو دفع مضرة ولسنا نعني به ذلك....ولكننا نعني بالمصلحة المحافظة على مقصود الشارع». وقد نقلها صاحب الكتاب صـ٣٠٦

هذا مع التنبيه أنَّ بعض أهل العلم لم يرضَ هذه القِسمة الخُماسية للمقاصد بل جعلها أكثر من ذلك وهذا بابٌ آخرٌ ليس مما نحن فيه.

ـ كنتُ أتمنى لو طبقَ لنا الحاكي واقعاً بعض أخطاء الجماعات في تطبيقاتها لمفهوم المصالح والمفاسد واعتبار المآلات، مثل الخطأ في مفهوم العموم، لأنَّ أعظم الجماعات في هذا العصر وُلُوغاً في هذا الخطأ هي جماعة دُعاة لا قُضاة، فهي دون غيرها مَن تتعامل مع المصالح والمفاسد باعتبار ما يقع لها هو العموم، ومَن قرأ تاريخ هذه الجماعة رأى هذا حقَّ اليقين، أما جماعات الجهاد فإنَّها فعلت وتحمَّلت النتيجة وما كان من المُخالفين جميعاً إلا الهروب عنها والبراءة منها.

أمَّا تصدر غير المؤهلين لتقدير مصالح الأُمَّة فإنَّ هذه الجماعة لا يعرف في قادتها العلم الشرعي، وما هم إلا وُعَّاظ أو خطباء لا يصح أنْ يطلق على واحدٍ فيهم اسم الفقيه المُتبحِّر أو الراسخ، وإننا لَنسمع الكثير من الألقاب ولكن عند التحقيق فما هي إلا الرسوم والأسماء، فلو طبّق الحاكي على هذه الجماعة ما يعلم لما جاز لهم إلا أن يُقال لهم :ـ

ثم ذكر حديثي النبي ﷺ في جواز الكذب في الحالات الثلاث: الحرب والصلح بين النَّاس، وحديث الرجل امرأته، وحديث المرأة زوجها، وقصة الصَّحابي الحجاج بن علاط البهزي السلمي الذي أجاز له رسول الله ﷺ الكذب من أجل أن يحوز على ماله من المشركين التي تركها بمكة قبل إسلامه..

وعند سؤاله عن سفر المرأة بدون محرم، أجاب بالجواز مستدلاً بكلامٍ للقاضي عياض ـ رحمه الله تعالى.

والرجل ـ أي الريسوني ـ يظهر ـ والله أعلم ـ أنه من أصحاب فقه التيسير والتنوير ـ كما يزعمون.. [الناشر]

دَعِ المَكَارِمَ لا تَرْحَــــــلْ لِبُغْيَتِهَا   وَاقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الكَاسِي[1]

قال الكاتب في هذا الباب صـ٣١٤ تحت عنوان: «المُصادمات المسلَّحة داخل بلاد المسلمين»: «سواء كان الهدف منها الخروج لغرض التغيير أو انكسار المُنكرات المُنتشرة أو غير ذلك، ففضلاً عن النهي الصريح عن التقاتل في أبناء المسلمين فإنَّ وزن تلك الأمور بالميزان الشرعي الذي يلُاحظ فيه مُراعاة مقاصد الشريعة يظهر أنَّ هذه الأمور من القضايا الكُبرى...» إلى آخر قوله هناك.

هكذا قام الحاكي المُبتدئ بهذه الشقلبة البهلوانيَّة مرَّةً واحدةً، فقفز على أهم القضايا وأُسِّ الخلاف بين النَّاس من جماعات الجهاد وبين جماعة دُعاة لا قُضاة وغيرهم، إذ جعل القذافي مسلماً[2]، وجعل طائفته مسلمة موحِّدة.

كيف هذا؟ لا ندري.

أما نحن فنقول: يا عباد الله المُتقين إننا نحب لنا ولكم الخير، ولا يقع الإلزام إلا بالإنصاف، ولا يقع الجِدال إلا بالفهم، فما دُمتم لم تنصفوا المجاهدين ولا تاريخهم، وما دُمتم لا تُريدون الفهمَ على أُسس مفاهيمهم وقواعدها فإنَّ كلامكم الكثير لا ينفع، وعرضكم الطويل هذا يرتدُّ عليكم، ولا يثلم في

---

[1] البيتين للحطيئة من قصيدة: «مدحتكم عمداً».

[2] سبحان الله كيف أنَّ علي الصلابي كان وسيطاً بين النظام المرتد للهالك القذافي وبإشراف عدو الله ورسوله المجرم سيف الإسلام! والإخوة في السجون.. فقد صرَّح في مقابلة صحفية أجراها معه نعيم العشيبي، والتي نُشرت على موقع «الإسلام اليوم» حيث قال عن اليوم الذي استلم فيه الكتاب من الإخوة: «كان يوماً تاريخياً»!! كما أنه هو نفسه من قام بعرض الكتاب على مَن اعتبرهم شيوخاً ليُبدوا أرائهم فيه، وأنه هو أيضاً تولى الإشراف على طباعته ونشره.. وفي حواره كان كلما ذكر الطاغية الهالك قال عنه: «الأخ العقيد قائد الثورة». وأثناء ثورة الشعب الليبي على الزنديق الهالك مسيلمة الكذاب.. طلع علينا علي الصلابي من خلال الفضائيات، وهو خارج ليبيا يستنجد بالجيش المصري، والجيش التونسي من أجل مساعدة الثوار الليبيين.. وكأنها جيوش إسلاميّة يقودها خالد بن الوليد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. ويقول: «لا حوار مع الحاكم الجائر»!!. وهذا يدل أنَّ الرجل ـ وقتها ـ يعتبر أن القذافي لا يزال في دائرة الإسلام!!. [الناشر]

المجاهدين شيئاً، بل إنَّ مثل هذه الدراسات، وهذه الأبحاث لا تزيدهم إلاَّ شدَّةً وقوَّةً على ما هم عليه، فما قِيل في هذا الكتاب نسمعه كلَّ يوم، وإني لأُشْهِدُ الله ربَّ العرش العظيم الذي لا أرجو إلاَّ إيَّاه ولا أخاف إلاَّ غضبه أنِّي أقرأُ للخصوم بصدرٍ رحبٍ، وفي كلِّ مرةٍ أقول: ليتَ المُخالفين يأتون لنا بأدلَّة نقف بها أمام الله يوم القيامة فنحتجّ بها هناك حين نترك هذا الطريق، لأنِّي وإخواني ما نحن إلاَّ بشر، نتألم ونُكابد مشقات هذا الطريق، فما منَّا إلاَّ شهيدٌ أو سجينٌ أو طريدٌ، ومَن كان في مثل حالنا فإنَّه يرجو في كلِّ موطنٍ أن يخُفف عنه ما هو فيه، وما أنْ أسمع أنَّ أحداً قال في طريق المجاهدين ومنهجهم شيئاً حتى أسعى إليه بكُلي لقراءته، ووالله العظيم غير حانثٍ أنِّي أقرأه قراءة طالب العلم منه، والمُستزيد بالخير مما هو فيه، لكن ماذا نصنع حين لا نرى إلاَّ جهالات في الفهم، وخبطاً في الظلماء بغير علمٍ، وخروجاً عن البحث ومسائل الإلزام، ونحن نصرخُ كلَّ يومٍ، ونبيِّنُ ما استطعنا سبيلاً: هذه مبادئ الإسلام التي نُؤمن بها، وهذه قواعد الشريعة التي نحتكم إليها، وهذه تصوراتنا للواقع، فهلا ناقشتمونا فيها.

لكن القوم يأبون ويذهبون مذاهب الجهل في مباحث العلم، ومذاهب الهروب من المُواجهة، وكأنَّهم لا يخاطبوننا، بل يخاطبون قوماً آخرين.

بل كأنَّهم يفرحون بهذا الضجيج الإعلامي لكلماتهم وشعاراتهم، وكأنَّهم يخاطبون الإعلام لا نحن.

يا قوم: والله لو كانت الأسماء الكُبرى تخيفنا لما كنَّا على ما نحن عليه اليوم، ولو كانت غير كلمات الله وكلمات الرسول ﷺ وكلمات الصَّحابة ومَن على دربهم تثنينا عما نحن فيه لما سلكنا هذا الطريق ابتداءً.

يا قوم: اتقوا الله في أنفسكم وفينا، فمَنْ طلبَ الآخرة لم يفعل هذه الأفعال ليثني المجاهدين عن جهاد القذافي وطائفته بمثل هذه الأبحاث التي لا أظن طالبَ عِلْمٍ يحب أن تُنْسَبَ إليه.

يا قوم: إنني لا أظن أنَّ أحداً يعرف تاريخ المجرم القذافي وطائفته، وما هو دينه الذي يدين به ثم يقول للشباب: ومن هنا فإنَّ ما نَلْتَزِمُ به ونُلْزِمُ أنفسنا به وننصح به عامة المسلمين والشباب المُلتزم بدينه خاصة هو التمسك بهذا السبيل القديم وهو منهج دُعاة لا قُضاة، هذا الطريق الذي يجعل من المسلم فرداً بنّاءً في مجتمعه إذا رأى خيراً كائناً مَن كان فاعله، شجَّعه وأيده وحرص على زيادته لأنَّ الإكثار من الخير والصلاح من مقاصد الشريعة الغرَّاء، وإن رأى شرّاً أو سوءاً ـ كائناً من كان فاعِله ـ نهى عنه ونصح فاعله بالشروط التي أوضحناها في باب الأمر بالمعروف والنهي عن المُنكر، وبهذا تنهض الأُمَّة ويقوى بناؤها وتأخذ مكانتها اللائقة بها.

فهل قائل هذا القول حرٌّ في بلده ليبيا؟ وهل كان النَّاس إلاَّ على هذا الطريق فما زاد الأمر إلاَّ سوءاً، وما زاد القذافي وزُمرته إلاَّ طغياناً وكُفْراً؟

إنَّ الأمر أعظم مِن وعظكم ونصائحكم، وإنَّ دين المجاهدين لا يقوم على هذه الغوغائية والعمومات من الخطاب، فإنْ أردتمُ الخير حقّاً، وإنْ أردتمْ دين الله صِدقاً فتعالوا إلى كلمةٍ سواءٍ، نبدأ فيها مما قُلتم في أول بحثكم مِن وُجوبِ فَهْمِ الواقع، ومِن وُجُوبِ معرفةِ حُكْمِ الله تعالى فيه، فهلا جِئْتُمْ إلى هذا الباب لِنقِفَ نحن وإيَّاكم على وجهِ الحقّ دون تردُدٍ ولا احجامٍ؟

هذا ما ندعوكم إليه.

وختاماً فقد قرأتُ الكتاب فلم أجدْ ما فيه من عِلْمٍ شرعيٍّ يعالج الواقع، ولا رأيتُ فيه توصيفاً للواقع كما يراه النَّاس؛ علماؤهم وعامَّتهم، ولذلك ما هو إلاَّ كلام يُؤخذ من هنا وهناك ليُصنع منه هذا البحث الذي لا يجوز لصاحبه أن يعتمد عليه مُنْتَقِلاً من منهج الجماعة الإسلامية المُقاتلة في ليبيا إلى جماعة دُعاة لا

قُضاة، فإنَّ كاتبه إنْ كان حرّاً غير مُكرهٍ[1] فهو غِرٌّ حكَّاء لم يَخْطُ في العلم إلاَّ خطوته الأُولى، وأمَّا إن كان كاتبه على علم حقيقي راسخ، وعلى إدراكٍ واسعٍ لقواعد جماعات الجهاد فليس له إلاَّ حالٌ واحدٌ أَنَّه مسكينٌ مكرهٌ، فإما أَنَّه قِيلَ له اكتبْ فكتبَ، وإمَّا أنه قد كُتِبَ له فقيلَ له ضعْ اسمكَ مُشرفاً فوضع، والنَّاس في تقدير المصالح في هذا الباب مذاهبٌ ودولٌ.

والله من وراء القصد

☆☆☆☆☆
☆☆☆☆
☆☆☆
☆☆
☆

[1] لقد اعترض على الصلابي الشيخ علي بلحاج الجزائري، وهذا باعترافه ـ أي الصلابي ـ في مقابلته الصحفية السالفة الذكر، حيث قال: «دخلتُ في جدلٍ مع الشيخ علي بلحاج من الجزائر حول موضوع الحوار أصلاً، قائلاً ـ أي علي بلحاج: «إنَّ هذه المُراجعات كُتبتْ داخل السجن، وفي ظُروفٍ قهرية، ومَن يدري ربما الذين كتبوها هم رجال الأمن أنفسهم». معللاً ذلك بأنَّ الحوار يجب أن يكون في النُّور والحرية، وليس في السجون». [الناشر]